

أثر التحرير المالي والتجاري على توزيع الدخل في الدول الناشئة الأدلة التجريبية من البرازيل

أ.رنان مختار (جامعة الأغواط)
د. أحمد لعمى (جامعة ورقلة)

ملخص : يهدف هذا المقال تقديم معالجة لموضوع أثر التحرير المالي والتجاري على توزيع الدخل في البلدان الناشئة، من خلال زاويتين: الأولى نعتد فيها على دراسة وصفية لظاهرة توزيع الدخل والتحرير التجاري والمالي، أما الثانية جاءت قياسية من خلال دراسة أثر بعض متغيرات التحرير التجاري والمالي على توزيع الدخل في بلد من البلدان الناشئة وهي البرازيل باستعمال منهج التكامل المشترك مقارنة جوهانس و باستعمال حزمة الحاسوب Eviews، وخلصت الدراسة إلى أن التحرير التجاري والمالي يعمل على زيادة فجوة توزيع الدخل، ومن الضروري وجود بعض السياسات للتخفيف من أثر هذه تحرير التجاري والمالي على توزيع الدخل.

الكلمات المفتاح : توزيع الدخل، التحرير التجاري والمالي، التكامل المشترك

تقديم:

شهد العالم تحولات كبيرة فرضتها العولمة الاقتصادية التي ارتكزت على التحرير القطاع التجاري والمالي وجعلت من العالم قرية صغيرة، بحيث بلغ حجم التدفقات التجارية والمالية بين أقطار العالم مستويات غير مسبوق؛ لكن مازال العالم يعاني من فوارق كبير في الدخل بين الدول، بل وحتى بين سكان البلد نفسه، وفي هذا سياق يوجد وجهتي نظر حول الآثار التوزيعية للتحرير التجاري والمالي فهناك مدرسة فكرية ترى أن التحرير التجاري والمالي يؤدي إلى زيادة في الدخل الكلي يستفيد منه الجميع ويستشهد أصحاب هذا الرأي بفرضية كوزنيتش (Kuznets 1955) التي ترى أنه في السنوات الأولى من الانفتاح الاقتصادي قد يحدث عدم المساواة في التوزيع الدخل؛ لكن مع تحقيق البلد للتنمية الصناعية يحدث نوع من المساواة في توزيع الدخل¹. بينما ترى المدرسة الفكرية المعارضة لذلك أن التحرير التجاري والمالي قد يحسن الدخل الكلي لكن المنافع لن تقسم بالتساوي بين السكان، بمعنى أن هناك فئة من السكان وهي الأقلية التي تستفيد من التحرير التجاري والمالي وفئة وهي الأغلبية استفادتها تكون متواضعة أو منعدمة، وأكدت دراسات كل Martin و Ravallion و Forsyth Birdsall أن أصحاب الدخول المنخفضة لا يستفيدون من

¹ Simon Kuznets, *Economic Growth and Income Inequality*, The American Economic Review, Vol. 45, No. 1. (Mar., 1955).

available at:

http://courses.nus.edu.sg/course/ecshua/eca5374/Economics%20growth%20and%20income%20inequality_Kuznets_AER55.pdf

التحرير التجاري والمالي¹، وأمام هذين الطرحين تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

هل يساهم الانفتاح التجاري والمالي في تحسين توزيع الدخل في البلدان الناشئة؟

1 الإطار النظري للتوزيع الدخل

1-1 مفهوم توزيع الدخل "Income Distribution"

عندما نتكلم عن توزيع الدخل يتبادر إلى أذهاننا فكرة توزيع العادل للدخل، لكن لحد الساعة تلقى المدارس الاقتصادية صعوبة في التوفيق بين التوزيع بوصفه وظيفة اقتصادية اجتماعية، والعدالة بوصفها مفهوما سلوكيا قيمياً، بل نذهب أكثر من ذلك لنقول إن النظرية الاقتصادية خاصة الرأسمالية تجد صعوبة في إيجاد التوازن ما بين السعي في التراكم المفضي إلى النمو والتوزيع العادل للدخل والثروة و الذي ينعكس في زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية²، وعليه يمكن القول بأن توزيع الدخل في أي مجتمع لا يتم بصورة آلية، بل إنما هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي والاجتماعي وكذلك التحولات في عملية الإنتاج³، ولهذا نجد صعوبة في تحديد مفهوم للتوزيع الدخل نظراً لتعدد المشارب الفكرية والتوجهات الإيديولوجية، لكننا في غالباً نميز بين نوعين من توزيع هما:

أ: التوزيع الشخصي Distribution Personal

التوزيع الشخصي يعتبر مقياس شائع الاستخدام من جانب الاقتصاديين، فهو يقوم ببساطة إلى تقسيم مجتمع إلى فئات بمقدار حصولهم على الدخل، بحيث لا يهتم هذا الأسلوب بطريقة حصول الأفراد على الدخل⁴. ويقوم الاقتصاديون والإحصائيون في هذا النوع من التوزيع بترتيب الأفراد ترتيباً تصاعدياً على حساب دخولهم الشخصية، ثم تقسيم إجمالي السكان إلى مجموعات وإحجام متميزة، حيث إن الطريقة الشائعة تكون بتقسيم السكان إلى فئات خمسية أي 20% للمجموعة أو شرائح عشرية أي 10% للمجموعة طبقاً لتصاعد مستويات الدخل، ثم تحديد النسبة من الدخل القومي الإجمالي التي تسلم لكل مجموعة داخلية. ويمكن ملاحظة التفاوت في توزيع الدخل من خلال النسبة كل فئة من السكان من الدخل، وقد يرجع الاختلاف في توزيع الدخل إلى خصائص إنسانية أو إلى ما تمخض عن سير العملية الاقتصادية.

ب: التوزيع الوظيفي Distribution functional

¹ لمزيد من التفصيل أنظر:

Martin Ravallion, *Growth Inequality And Poverty: Looking Beyond Averages*, World Development, Vol 29, N:11, 2001.

² أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية مقارنة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 16.

³ عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع المداخل في الدول العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 93.

⁴ ميشيل توداور، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ السعودية، 2006، ص 208.

ويقصد بالتوزيع الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج من العملية الإنتاجية، ويتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والريع من الدخل القومي، فهو لا يهتم بالأفراد ودخولهم الشخصية، وإنما بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم.

يستخدم التوزيع الوظيفي لقياس التفاوت في توزيع الدخل وذلك من خلال مقارنة النسبة المئوية للعمل ممثلة في الأجور بالعوامل الأخرى، على الرغم من أن بعض الأفراد قد يستلمون دخلهم من هذه المصادر مجتمعة، لكن ذلك لا يهم في شرح المدخل الوظيفي للدخل، كما أن الهيكل النظري المبني عليه مفهوم التوزيع الوظيفي للدخل، يحاول شرح دخل عوامل الإنتاج من خلال الاعتماد على منحنيات العرض والطلب لكل عنصر من عناصر الإنتاج¹.

2-1 قياس توزيع الدخل

هناك الكثير من الطرق المستعمل في قياس التفاوت في توزيع الدخل لعل أهمها هي²:

أ- المدى

يعتبر هذا المقياس من أبسط المقاييس لقياس التفاوت في توزيع الدخل وهو يقيس الفرق بين القيم المتطرفة أي أكبر قيمة وأصغر قيمة في الدخل، ويمكننا هذا المقياس من معرفة الفجوة بين أعلى مستوى للدخل مع أقل مستوى معبرا عنها كنسبة من متوسط الدخل.

Y_i : دخل الفرد (i).

U : متوسط الدخل

$$R = (\text{Max } y_i - \text{Min } y_i) / u$$

حيث: $i = 1.2.3.....(n)$

وإذا كان التوزيع موزعا توزيعا متساويا فإن $R=0$ وبالعكس فإذا كان كل فرد وإحد يحصل على جميع الدخل فإن $R=n$ ومن ثم فإن قيمة R تصبح ما بين الصفر و n ، لكن هذا المقياس يطرح مشاكل عديدة، فهو يحمل طبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة ولو زاد كل دخل بالمقدار نفسه فإن التباين سيزداد على الرغم من أن التوزيع سيحافظ على الشكل الأساسي نفسه.

ب- انحراف الوسط النسبي

معظم مؤشرات التباين في توزيع الدخل تم بناؤها على أساس قياس الفرق بين توزيع معين وتوزيع مثالي، وأبسط هذه المؤشرات يتم حسابها بـ:

$$M = \sum |u - Y_i| / n$$

وفي حالة التوزيع المتساوي للدخل، فإن $M=0$ وعلى العكس من المدى (R) فإن هذا المؤشر يأخذ بالاعتبار التوزيع الكلي. ويطرح هذا المقياس مشكلة أساسية تتمثل في أنه غير

¹ المرجع السابق، ص 209.

² عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 100 - 102.

حساس للتحويل من شخص فقير إلى شخص غني إذا كان كلاهما يقع على الجهة ذاتها من متوسط الدخل.

ج- التباين ومعامل التباين

يعتبر أكثر المقاييس شيوعاً في استخدامها للدراسات الإحصائية المعنية بقياس التشتت أو "التباين". وهو مقياس يشبه المقياس السابق، إلا أنه يلجأ إلى تربيح الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط، ثم إضافة ذلك للحصول على المجموع، ومن مزايا أيضاً أنه يبرز الفروق بعيداً عن الوسط، حيث أن عملية تحويل الدخل من الفقير إلى الغني ستؤدي إلى انخفاض مقياس التباين، ويتم احتساب هذا المؤشر وفق الصياغة التالية:

$$v = \sum (u - Y_i)^2 / n$$

د- معامل جيني

يعتبر من أهم المقاييس وأكثرها شهرة ويستعمل معامل جيني لقياس الدرجة النسبية لعدم المساواة في توزيع الدخل في الدولة. وهو يعرف كذلك بمعدل التركيز جيني نسبة إلى مشكله العالم الإحصائي الإيطالي جيني¹. ومعادلته من الشكل التالي²:

$$gini = \frac{1}{2n^2m} \sum_{i=1}^n \sum_{j=1}^n |y_i - y_j|$$

بحيث:

m الوسط الحسابي

$y_i y_j$ الدخلان المشاهدان فردياً

n عدد الدخول المشاهدة

ونشير إلى أمر مهم هو أن قيمة مؤشر جيني محصورة بين الواحد والصفر فقيمة الصفر تشير إلى أن الدخل الوطني يتوزع توزيعاً عادلاً بين جميع الأفراد في حين يشير القيمة الواحد إلى أن شخصاً واحداً يحصل على الدخل الوطني كله

2 سياسات الانفتاح المالي والتجاري

¹ ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي العولمة وعدم المساواة: دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية، واشنطن، 2007، ص 135. 2012/08/23

<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2007/02/pdf/weofta.pdf>

1.2 سياسة التحرير التجارية : تهدف سياسات التحرير التجاري " Trade Liberalization Policie " إلى فتح الأسواق الداخلية عموماً. ويمكن تعريف سياسة التحرير التجارة الخارجية " على أنها جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدول التفضيلي تجاه الواردات والصادرات، وهي عملية تستغرق وقتاً طويلاً، ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغيير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه آثار على القطاعات تبعاً لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والشغل ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخل"¹، وللقيام بعملية التحرير التجارة تقوم الدول بإجراء العديد من الاتفاقيات ويمكن تصنيف هذه الاتفاقيات إلى:

أ- الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف "Multilateral Trade Agreements"

تعقد هذه الاتفاقيات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن وضع القواعد التي تسير انسياب وحرية التجارة بين الدول. والتي ساهمت في التوسع الكبير الذي شهدته التجارة العالمية خلال العقود الخمسة الأخيرة. ولقد أسست منظمة التجارة العالمية في مطلع عام 1995 خلفاً للاتفاقيات العامة للتعريف والتجارة "GATT" والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ب- الاتفاقيات التجارية على المستوى الإقليمي "Trade Agreements Regional"

تهدف الاتفاقيات على المستوى الإقليمي لزيادة المزيد من الحرية على التبادل الدولي، من خلال إقامة كيان اقتصادي موحد.

ت- الاتفاقيات الثنائية للتحرير التجارة "Bilateral Agreements To Liberalize Trade"

الاتفاقيات الثنائية هي الاتفاقيات التي تعقد بين طرفين اثنين في مجال التحرير التجارة وهنا نميز بين نوعين، النوع الأول الاتفاقيات التي تعقد بين بلدين. بحيث يلتزم البلدين بإجراء مفاوضات تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين؛ أما النوع الثاني فهي تلك الاتفاقيات التي يتم بين منطقتين أو تكتلين مثل الاتفاقية الثنائية الموقعة بين الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي.

2.2 سياسة التحرير المالي

شهد التحرير المالي تطوراً كبيراً خاصة بعد انهيار نظام بروتن وودز في بداية السبعينات حيث قررت الدول الكبرى تحرير سعر صرف عملاتها وقطاعاتها المالية، وهو ما تبلور بارتفاع سريع في حركة رؤوس الأموال بين مختلف الدول على مستوى العالمي². وتعرف سياسة التحرير المالي "Financial Liberalization Policy" على أنها تلك الإجراءات التي تهدف إلى جعل النظام المالي أكثر اندماج في الاقتصاد العالمي، وهنا نميز بين مفهومين للتحرير المالي هما:³

¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 249.

² محمد الأمين ولد الطالب، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر، العدد 6، 2010، ص 235.

³ حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار الصفاء، عمان، 2011، ص 54.

أولاً: "مفهوم التحرير المالي بالمعنى الشامل" ونحن هنا نقصد بالتحرير المالي بمجموعة الأساليب والأجراءات و التنظيمات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي.

ثانياً: "مفهوم التحرير المالي بالمعنى الضيق" وهنا نقصد تحرير عمليات السوق المالي من القيود المفروضة عليها، والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستوى المحلي والدولي"

وتشتمل سياسات التحرر المالي على عدد من الأجراءات يمكن عرضها كالتالي¹:

- ü العمل على تخفيف الرقابة، وذلك باستخدام الأساليب الكمية غير مباشر للسياسة النقدية "Indirect policy tools" بدلا من الأدوات النوعية "المباشرة"؛
- ü إعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة، والاتجاه نحو السوق المالية لتحديدها؛
- ü تخفيف القيود المفروضة لدخول وخروج من السوق المالي؛
- ü إلغاء السقوف الائتمانية "Credit ceilings" المفروضة على البنوك التجارية وإعطاء هذه الأخيرة الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع أو على القروض؛
- ü إلغاء ضوابط الصرف "Exchange controls"، وترك سعر الصرف يتحدد من خلال قوى السوق؛
- ü السماح للشركات الأجنبية بالدخول للأسواق المالية المحلية وفتح المجال لها للقيام بكل العمليات المالية من إصدار و شراء و بيع، تقديم الاستشارات... إلخ، ونفس الشيء بالنسبة للأفراد؛

ü تحرير المعاملات حساب رأس المال "capital account"

وباختصار يمكن القول أن التحرير المالي يرتكز على قابلية تحويل حساب رأس المال، وعلى إلغاء القيود التنظيمية على الدخول والخروج من الأسواق المالية؛ وهنا نريد أن نوضح أمرا مهما في ما يخص قابلية تحويل حساب رأس المال (CAC) "Capital Account Convertibility" وهو عدم وجود تعريف محدد حول قابلية تحويل حساب رأس المال؛ لكن تركز أغلب المفاهيم في إلغاء القيود على النقد الأجنبي والضوابط الأخرى، أي حرية تحويل الأصول المالية المحلية إلى أصول مالية أجنبية والعكس دون أي نوع من الوساطة والتنظيم²، بمعنى حرية تحويل الموجودات المالية المحلية إلى موجودات مالية أجنبية أو العكس وفقا لمعدلات الصرف المحددة من قبل الأسواق، أي توفير قابلية تحويل رأس المال لغير المقيمين والمستثمرين الأجانب، وهو إجراء يسمح للشركات بإصدار أسهم وسندات في الخارج، ويسمح للمصارف المحلية بحصول على قروض بالعملة الصعبة وتمويل مشاريع في الخارج، وقبول ايداعات بالعملة الصعبة ويسمح كذلك للمستثمرين الأجانب الاستثمار في

¹ حيدر نعمة بخت، ناصر حمود مزيان، سياسات تحرير المالي في البلدان العربية، ص 3. أنظر:

<http://www.mng.kufaimiv.com/teaching/heider/aaa/w.pdf>

² Eswar S. Prasad and Raghuram G. Raja, *Controlled Capital Account Liberalization: A Proposal*, International Monetary Fund, 2005, p3.

available at: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/pdp/2005/pdp07.pdf>

البورصة المحلية¹، كما أن قابلية تحويل حساب رأس المال ليس شأنًا يؤخذ كله أو يترك كله، فهناك طرق عديدة للتعامل معه بقدر ما تقتضيه السياسة الاقتصادية الكلية للدولة.

أما إلغاء القيود التنظيمية على الدخول والخروج من الأسواق المالية "Deregulation" والتي تختلف على التحرير "Liberalization" لأن الأولى هي أكثر تفصيلاً للسياسات التي تنشأ من الثانية أي التحرير. ويتضمن إلغاء القيود التنظيمية جانبيين الجانب الأول يركز على مستوى الاقتصاد الكلي وكانت السياسات الرئيسية المتبعة هي تعويم سعر الصرف وما يرتبط بذلك من إلغاء الرقابة على الصرف إضافة إلى الاعتماد في تمويل عجز الموازنة على السوق من خلال بيع الديون للجمهور. أما الجانب الثاني يركز على إلغاء قواعد التنظيمات المالية التي تحد من حركة الوسطاء الماليين خاصة البنوك بشكل رئيسي، بهدف زيادة المنافسة، من هذه القواعد: إلغاء كل الضوابط على سعر الفائدة والمبادئ التوجيهية الائتمانية، وزيادة حرية تعامل الأجانب مع البنوك الوطنية.²

3- توزيع الدخل في البلدان الناشئة

1.3 مفهوم الدول الناشئة "Emerging Countries"

يشهد العالم منذ فترة جدالاً حول آفاق تأثير الاقتصاديات الناشئة على الاقتصاد العالمي بسبب الدور المتعاظم لها في الاقتصاد العالمي. ولعل من ابرز هذه البلدان الصين والهند والبرازيل و الأرجنتين وجنوب إفريقيا ودول جنوب شرق آسيا و ترجع أسباب تعاظم مكانة هذه الدول في الاقتصاد العالمي إلى حجم السكان و القدرة الإنتاجية المتزايدة وبالإضافة إلى المحافظة على معدلات النمو خاصة في العقدين الأخيرين، وتؤكد الإحصائيات أن البلدان الناشئة تُنتج بالفعل أكثر من نصف حجم صادرات العالم، كما أن حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول أصبح يتزايد من عام إلى آخر، بالإضافة إلى زيادة حجم مبادلاتها مع الدول المتقدمة، الأمر الذي ساهم في زيادة القدرات الشرائية لهذه الدول.

إن مفهوم "الدول الناشئة" تطور مع أسواق الأوراق المالية في البلدان النامية و أول من استخدم مصطلح "الأسواق الناشئة" هو الاقتصادي Antoine Van Agtmael من مؤسسة التمويل الدولية لتابعة للبنك الدولي سنة 1981³؛ أما الدول الناشئة فعادة ما يقصد بها " تلك البلدان التي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقل عن البلدان المتقدمة؛ ولكن تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً، ومستوى المعيشة والهياكل الاقتصادية تشبه تلك الموجودة في الدول المتقدمة"⁴، إن لائحة الدول التي يغطيها هذا المصطلح تختلف بين المصادر وعلى مر الزمن، لكن على عموماً يقصد بها تلك البلدان النامية التي ليست جزءاً من أقل البلدان نمواً، ويصنف البنك الدولي البلدان من حيث الدخل إلى البلدان المنخفضة الدخل (أقل أو يساوي 1025 \$) و

¹ سينغ كفالجيت، عولمة المال، ترجمة: رياض حسن، دار الفارابي، لبنان، طبعة الأولى، 2001، ص 209.

² I.J. Macfarlane, *Financial Deregulation and Financial Markets*, CEDA Conference, 'Financial Deregulation: Past Promise – Future Realities', Sydney, 27 April 1995, p8. available at :<http://www.rba.gov.au/publications/bulletin/1995/may/pdf/bu-0595-2.pdf>

³ Véronique Salins, *Les pays émergents* available at :

<http://www.tiffeducationfoundation.org/seminars/antoinevanagtmabelbio.aspx> 25/08/2012

⁴ Jacques de Larosière, *Les pays émergents : chances et défis*, Séminaire à l'Institut de HEC-Eurasie, Paris.2002,p5.

البلدان المتوسطة أقل الدخل (ما بين \$ 1026 و \$4035) و البلدان المتوسطة عالية الدخل (ما بين \$ 4036 و \$12475) و البلدان ذات الدخل المرتفع (أكثر أو يساوي 12476).¹

2.3 توزيع الدخل في ظل سياسات الانفتاح في الدول الناشئة

أ- التحرير التجاري والمالي في البلدان الناشئة

لقد عززت الاتفاقيات التجارية السابقة الذكر حجم التبادل التجاري في العالم، والشواهد هنا كثير، لعل من بينها تطورات التي حصلت في حجم الصادرات في العالم، والجدول التالي يبين حجم النمو الحاصل على مستوى الصادرات العالمي خلال خمس عقود الأخيرة.

الجدول رقم 01: تطور حجم الصادرات خلال الفترة بين 1950-2010
المقياس نسبة المئوية لمتوسط نمو الصادرات في عشر سنوات

2000 2010	1990 2000	1980 1990	1970 1980	1960 1970	1950 1960	الفترة
10.9%	6.7%	5.98%	20.4%	9.2%	6.5%	معدل نمو الصادرات في العالم
16.32%	7.83%	3.41%	22.97%	7.67%	7.31%	معدل نمو الصادرات في البلدان النامية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بنك البيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD"

يلاحظ من الجدول رقم 01 الذي يبين لنا حجم التطور الحاصل في التجارة من خلال مؤشر نمو الصادرات الذي يعتبر مؤشرا مهما على مدى تطور التجارة العالمية، حيث يلاحظ نمواً قويا للصادرات خاصة في ثلاثة عقود التي تلت التوقيع على اتفاقية "GATT"، بانتقال نمو حجم الصادرات من 6.5% كمتوسط عالمي و 7.31% في الاقتصاديات النامية عقد الخمسينات إلى حدود 20.4% و 22.97% على التوالي خلال عقد السبعينات وهي فترة التي شهدت ازدهار الأفكار الليبرالية الجديدة التي دعت إلى مزيد من التحرير في المجالين المالي والتجاري؛ لكن سرعان ما انخفضت معدلات نمو الصادرات في العقد الثمانينات وهي فترة صعبة على الاقتصاد العالمي بسبب كثرة الأزمات التي تعرض لها منها: أزمة المديونية وأزمة انخفاض أسعار النفط... إلخ وأثر كل ذلك على حجم التجارة العالمي؛ لكن في العقدين (1990-2000) و(2000-2010) ارتفع معدل نمو الصادرات على مستوى العالم و الاقتصاديات النامية .

أما في مجال التحرير المالي فكانت المرحلة الثانية بعد التحرير التجاري في أغلب الدول النامية والجدول رقم 02 يبين التاريخ الرسمي لتحرير الأسواق الأسهم في بعض الدول الناشئة²؛ وفي هذا الإطار نجد مثلاً أنه في الفترة ما بين 1991-1993 أقدمت 11 دولة نامية

¹ تصنيف البنك الدولي للبلدان حسب الدخل أنظر:

<http://data.worldbank.org/cn/about/country-classifications/country-and-lending-groups>

² Source: Bekaert, G., Harvey, C.R., Lundlad, C., *Emerging equity markets and economic development*, *Journal of Development economics*, 2001, p54.

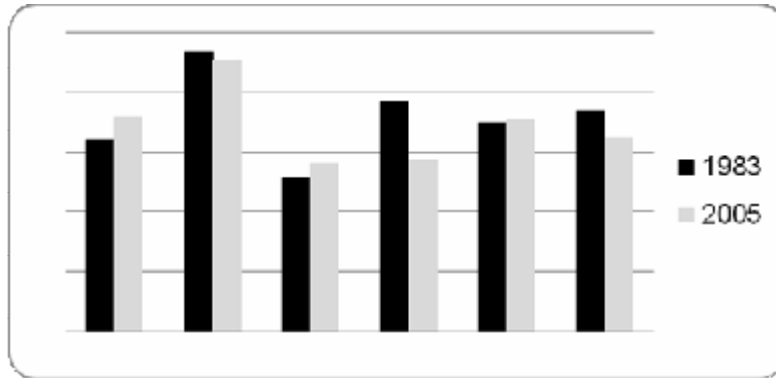
Available at: <http://research.stlouisfed.org/publications/review/03/07/Bekaert.pdf>

على تحرير واسع النطاق لقيود الصرف، وقامت 23 دولة بتحرير الرقابة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخفضت 15 دولة الرقابة على دخول استثمارات محفظة الأوراق المالية، وخمسة دول خفضت القيود على خروج استثمارات محفظة الأوراق المالية وفي نهاية 1995 فتحت 35 دولة نامية بالكامل حساب رأس المال، لقد نتج على التحرير القيود على الرساميل المحفظة الأوراق المالية فعليا تغيرات هامة في أسواق الأوراق المالية للدول النامية.¹ هذه التغيرات يمكن ملاحظتها من خلال عدة مؤشرات لعل أهمها القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة كنسبة من الدخل المحلي الإجمالي هذه النسبة تضاعفت في أغلب الدول النامية والجدول رقم 03 يبين التطورات الحاصل على مستوى بعض الأسواق الناشئة في الفترة 1991-2011.

ب- أثر التحرير التجاري والمالي على توزيع الدخل في البلدان الناشئة

لنتلمس أثر الانفتاح التجاري والمالي على توزيع الدخل في البلدان الناشئة يمكن أخذ شريحتين نرى أنهما مهمتين الشريحة الأولى والتي تمثل حصة 10% من السكان الأعلى دخلا و الشريحة الثانية تمثل حصة 10% من السكان الأقل دخلا وهذا لمجموعة من الدول الناشئة وهي الأرجنتين و البرازيل والهند وماليزيا والمكسيك وتركيا وذلك في فترتين مختلفتين 1983 و 2005 أي ملاحظة التغيرات التي طرأت على الدخل قبل التحرير وبعدها.

الشكل رقم 01: حصة الدخل لأعلى 10% من السكان قبل وبعد التحرير المالي والتجاري

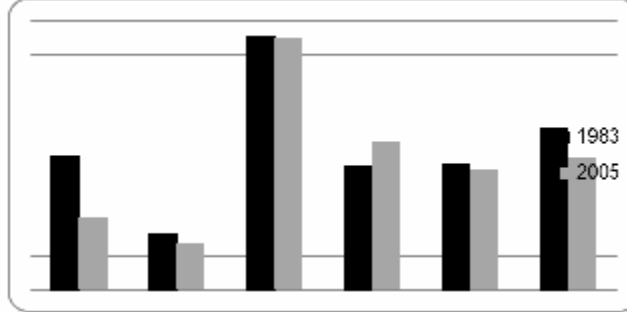


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد بنك البيانات البنك الدولي.

يلاحظ من الشكل السابق أن حصة 10% من السكان الأعلى دخلا شهدت انخفاض في دول مثل البرازيل وماليزيا وتركيا ولو بنسبة مختلفة؛ لكنها في المقابل ارتفعت في الدول الأخرى، إن انخفاض هذه النسبة يمكن أن يساعد على زيادة توسيع قاعدة الاستفادة من الدخل

¹ عمر محي الدين، أزمة النمو الأسيوية، دار الشروق، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص150.

ويقل من تركزه على الرغم من أن هذه النسبة في الدول ذات التنمية البشرية العالية لا تتجاوز 26%، إن هذه الأرقام لا تعطينا إشارات كافية دون أن تقترن بارتفاع حصة السكان الأقل دخل، والشكل التالي يبين لنا حصة 10% من السكان الأقل دخلا.
الشكل رقم 02: حصة الدخل الأدنى 10% من السكان قبل وبعد التحرير المالي والتجاري



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد بنك البيانات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل رقم 02 أن حصة 10% من السكان الأقل دخلا قد انخفضت في دول العينة ما عدى ماليزيا وهذا يؤكد مدى حساسية هذه الطبقة من السكان للسياسات الاقتصادية، ويدفعنا إلى القول أنها لم تستفد من التحرير التجاري والمالي التي تبعته أغلب الدول.

4. الدراسة القياسية لحالة البرازيلية:

لقد خضعت البلدان الناشئة لسلسلة من الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين الظروف الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تعزيز ظروف المعيشة للمواطنين من خلال العمل على زيادة الدخل الفردي. و ارتكزت هذه الإصلاحات على التحرير التجارية الخارجية و الخصوصية وتحرير القطاع المالي، لعل من أهم هذه البلدان التي طبقت هذه الإصلاحات الاقتصادية هي البرازيل التي تعد إلى جانب الصين والهند وجنوب إفريقيا من أبرز الاقتصاديات الصاعدة.

1-4 النموذج المقترح

إن عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر على ظاهرة توزيع الدخل عملية صعبة؛ لكن المنهج المتبع في ذلك يعتمد على أمرين هما : النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى في هذا الباب هناك الكثير من الآراء التي تعتمد أساسا على المنطلقات الإيديولوجية والفكرية، وبالدرجة الثانية على الدراسات السابقة والتي يوجد منها الكثير أيضا لكن تختلف في النتائج بسبب اختلاف ظروف العينة أو الحالة من زمن إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. اعتمدنا في هذه الدراسة على متغيرات من الممكن أن تكتشف أنماط لتأثير أخرى، للتحقيق في تأثير التحرير التجاري والمالي على توزيع الدخل، يتم تحديد للمعادلة التالي:

$$Gn_t = \beta_0 + \beta_1 Ta_t + \beta_2 Fe_t + \beta_3 So_t + \beta_4 Di_t + \epsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

t = 1981..2011

حيث إن معدل جيني (Gn) يتأثر بمتغيرات عديدة منها:

(Ta) : نسبة إجمالي التجارة من الناتج المحلي الإجمالي، ويقصد بالتجارة هي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات.
(Fe) : معدل متوسط التعريف الجمركية
(So) : القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة من الناتج المحلي الإجمالي
(Di) : الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص إلى الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص من القروض، و الاعتمادات التجارية، والحسابات المقبوضة الأخرى، والتي تشكل أساساً للمطالبة بالسداد.
أما ε_i الخطأ العشوائي و β_i حيث $i = 0,1,2,3,4$ تمثل معاملات المتغيرات المفسرة أما بالنسبة للإحصائيات المستعملة فهي مجمع من قاعدة بيانات البنك الدولي و منظمة العالمية للتجارة للفترة الزمنية من 1981 إلى سنة 2011.

2-4 تقدير النموذج

إن التطبيق المباشر لتقنيات الانحدار التقليدية في المعادلة (1) غير مناسب لأن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية هي سلسلة زمنية غير ثابتة، والتي يمكن أن تسبب مشاكل في الاستدلال الإحصائي، حيث إن الفروض التي تبنى عليها مربعات الصغرى تصبح غير متوفرة لأجراء اختبارات t, F, χ^2 والتي لا يمكن الاعتماد عليها إلا بعد أن يتم معالجتها بشكل كاف.

إن عملية تحليل التكامل المشترك يسمح بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل بوضوح، على عكس النماذج الإحصائية التقليدية ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أن السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة في المدى القصير لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينها، هذه العلاقة تسمى بالتكامل المشترك وللتعبير عن العلاقة بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكلة عدم الاستقرار وذلك بإدخال اختبار جذور الوحدة و استعمال نماذج تصحيح الخطأ¹.
وفي هذه الدراسة، سيتم تطبيق إحدى أهم الاختبارات والتي أصبح لها شعبية كبير خاصة بعد الثمانينات والذي يستعمل على نطاق واسع وهو اختبار جذور الوحدة الموسع ADF لي "Dickey and Fuller" والتكامل المشترك متعدد المتغيرات نهج يوهانس "Johansen" واستنباط نموذج تصحيح الخطأ والتعليق عليه .

المرحلة الأولى: اختبار جذور الوحدة Unit Root Test

يؤدي وجود جذور الوحدة (السلسلة غير المستقرة) على وجود ارتباط زائف spurious relation بين المتغيرات، ومشاكل في التحليل و الاستدلال القياسي، حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات يكون R^2 مرتفعاً، وعليه تعرف السلسلة الزمنية المستقرة إذا كانت تذبذب حول وسطها الحسابي ثابتاً ومستقلاً عن الزمن، أما إذا كانت

¹ Régis bourbonnais , *économétrie* , 2^{ème} édition, dunod, paris, 1998, p160.

البيانات في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على اتجاه الزماني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي غير مستقلة عن الزمن¹.

يتم تأكد من وجود جذور الوحدة من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey-Fuller والذي يأخذ الصياغة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \mu_t \dots \dots \dots (2)$$

إذا إن Δ تشير إلى الفرق الأول و k تمثل طول الفجوة الزمنية وإن μ_t يمثل المتغير العشوائي غير المرتبط ذاتيا و تنص فرضية العدم $\lambda = 0$ بوجود جذر الوحدة مقابل الفرض البديل $\lambda \neq 0$ التي تعني استقرارية السلسلة الزمنية، ويتم اختيار ADF الموسع في ظل وجود المقطع أو في ظل وجود المقطع والزمن وتكون قاعدة القرار بقبول الفرضية الصفريية بوجود جذور الوحدة إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولة و المقترح من قبل ماكينون "mackinnon" من حيث القيمة المطلقة عند مستويات القيم المعنوية 1% و 5% و 10% أي تعتبر سلسلة غير ساكنة ثم نقوم بإعادة الاختبار جذور الوحدة عند الفروق الأولى "1st Difference" ونقوم بنفس الملاحظة السابقة، وترفض الفرضية العدم إذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولة².

ويمكن تلخص الاختبارات في جدول رقم: 03 ويتضح من الجدول أن السلاسل موضع الدراسة ما عدى (Di) غير ساكنة ففي مستوياتها "Levels" حيث إن جميع المعالم المقدرة لإحصاء "t" لاختبار جذور الوحدة أقل من القيمة الجدول لها عند مستوياتها ما عدى السلسلة (Di) فإنه ساكنة في ظل وجود الثابت، أما عند إجراء الاختبار بإضافة الثابت والمقطع تصبح السلسلة (Di) غير ساكنة في مستواها وبالتالي لا يمكن أن نقبل فرض عدم وجود جذور الوحدة هذا في ظل تضمين الثابت و المقطع في مستويات كل السلاسل؛ ولكن تم رفض الفرض وجود جذور الوحدة في الفروق الأولى "1st Difference" عند مستويات القيم الحرجة المبينة ويتضمن الثابت أو الثابت والمقطع، مما يعني أن كل السلاسل الزمنية استقرت عند الفروق "1st Difference" بالتالي فهي متكاملة من نفس الدرجة الأولى (1) I، وبما أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ومن ثم إمكانية تكاملها تكامل مشتركاً.

المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى الطويل "اختبار التكامل المشترك"

التكامل المشترك ينظر إلى العلاقات التوازنية للسلاسل الزمنية في المدى الطويل، وسيتم اختبار التكامل المشترك باستخدام إجراء جوهانس johnsen procedure، ويتم ذلك

¹ حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص344.

² لمزيد من الاطلاع حول جذور الوحدة أنظر:

David A.Dickey, Wayne A .Fuller, Distribution Of The Estimators Forr Autoregressive Time Series With A Unit Root, Journal Of The American Statistical Association, volume 74, issue 366, jun 1979.

من خلال اختبار الأثر trace واختبار القيمة الذاتية العظمى maximun eigenvalue ومن ثم الحصول على معادلة التكامل المشترك¹.
ومن الجدول رقم 04 تتضح نتائج الأثر trace أن القيمة المحسوبة لمعدل الإمكانية (106.38) أكبر من القيمة الحرجة (69.81) عند مستوى الثقة 5 % مما يدل على رفض فرضية العدم وعدم وجود أي منتج للتكامل المشترك و بالتالي قبول الفرضية البديل بأنه يوجد عدد من متجهات التكامل أكبر من الصفر؛ ويؤكد هذا النتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى في الجدول رقم 05 حيث إن القيمة المحسوبة (63.78) أكبر من القيمة الحرجة (33.87) عند مستوى معنوية 5 % مما يدل كذلك على رفض فرضية العدم بعدم وجود أي منتج للتكامل المشترك و بالتالي قبول الفرضية البديلة بأنه يوجد عدد من متجهات التكامل أكبر من الصفر.

وبالتالي تؤكد كل هذه النتائج على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغير توزيع الدخل " معدل جيني " وبقية المتغيرات الأخرى وتتمثل معادل التكامل المشترك في الشكل التالي

$$Gn_t = -66 + 0.2776 Ta + 0.1373 Fe + 0.0756 So - 0.0236 Di \dots \dots \dots (3)$$

(0.01207) (0.00601) (0.00499) (0.00222)

L: -334.9488

حيث تشير الأرقام بين الأقواس إلى الأخطاء المعيارية و L هي قيمة الإمكانية و معادلة مبينة في الجدول رقم: 07 يتضح أن معاملات تكامل المشترك لنسبة التجارة من إجمالي الناتج المحلي و متوسط التعريف الجمركية ونسبة إجمالية لأسهم المتداولة من إجمالي الناتج المحلي ونسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي على التوالي 0.2776، 0.1373، 0.0756 و -0.0236، وفقا لهذه المعاملات فإن زيادة نسبة التجارة من إجمالي الناتج المحلي و متوسط التعريف الجمركية ونسبة إجمالية لأسهم المتداولة يؤدي إلى تدهور توزيع الدخل (أي زيادة معامل جيني) غير أن الزيادة في حجم الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي تميل لتحسين توزيع الدخل .

وبناء على هذه النتائج التجريبية، يبدو واضحا تماما أن ممارسة الانفتاح الاقتصادي له آثار سلبية لتوزيع الدخل في البرازيل، وهو يعمل على زيادة التفاوت في الدخل. هذه النتائج لا تدعم وجهة النظر الكلاسيكية فيما يتعلق بدور الانفتاح الاقتصادي في تحسين دخول الأفراد.

المرحلة الثالثة: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) error correction model

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك وذلك حسب إجراء جوهانسن، تأتي الخطوة الثانية في تصميم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقى الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم بحث تم تقدير المعادلة على الشكل التالي:

¹ Régis bourbonnais, économétrie manuel et exercices corrigés, 4^{ème} édition, paris, dunod, 2002, p108.

$$\Delta Gn = \alpha + \sum_{t=1}^{k-1} \alpha_1 \Delta Gn_{t-1} + \sum_{t=1}^{k-1} \alpha_2 \Delta Ta_{t-1} + \sum_{t=1}^{k-1} \alpha_3 \Delta Fe_{t-1} + \sum_{t=1}^{k-1} \alpha_4 \Delta So_{t-1} + \alpha_5 e_{t-1} + i_t \dots \dots \dots (4)$$

$i = 1, 2, 3$

حيث تشير $(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5)$ إلى تأثيرات الاجل القصير بينما تشير α_6 إلى نسبة التصحيح في الأجل القصير للانحراف عن التوازن في الأجل الطويل وتشير Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات e_{t-1} إلى حد تصحيح الخطأ

و تشير i_t إلى حد الخطأ العشوائي.

وتمثل المعادلة السابقة رقم 4 نموذج تصحيح الخطأ للمعادلة رقم 1 حيث كانت أعلى قيمة تم استخدامها $K = 2$ ذلك بعد تجربة عدة بدائل لنموذج تصحيح الخطأ حيث جاءت أفضل النتائج في الجدول رقم 08.

بنظرة إحصائية إلى نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ نلاحظ النسبة لحد الخطأ المقدر لفترة إبطاء وإحدة ظهرت سالبة ومعنوية حيث بلغت قيمة -1.9 ويدل ذلك على أن الانحراف الفعلي لمؤشر جيني Gn عن التوازن في الأجل الطويل يصحح كل فترة بمقدار 190% وأن القيمة السالبة تعني التراجع إلى القيمة التوازنية.

ويتضح من الجدول رقم 08 كذلك معنوية كل المتغيرات بفترة و فترتين إبطاء ما عدى متوسط التعريف الجمركية بفترتين إبطاء حيث لم يكن معنويا، ولقد أشارت النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد المصحح كان $0.55 = R^2$ وهي قيمة منطقية و مقبولة إلى حد كبير مما يدل على القدرة التفسيرية للنموذج في حين يدل اختبار F على معنوية النموذج ككل حيث بلغت قيمته $F = 4.23$ بمستوى معنوية (0.003) ودلت قيمة Durbin-Watson على عدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى معنوية (0.05).

خلاصة:

لقد سارعت العديد من الدول النامية في الدخول إلى العولمة الاقتصادية من خلال تحرير القطاع التجاري و المالي من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية عن طريق سهولة النفاذ إلى أسواق الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وجذب التدفقات المالية، ولقد حققت البلدان النامية الكثير من الانجازات خاصة الناشئة منها، ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي انعكس على الدخل الفردي لكن هذه الزيادة لم تشمل جميع السكان، فلقد ظلت مستويات معدل جيني فوق 50% في أغلب الدول النامية مقارنة بما هو موجود في الدول المتقدمة الذي هو في حدود 38% ولقد بينت الدراسة ما يلي:

- إن سياسات التحرير التجاري والمالي لها تأثير كبير جدا على الاقتصاد العالمي و على الدول النامية فهي في الحقيقة المحرك الأساسي ظاهرة العولمة
- لا بد من التفريق بين إلغاء القيود التنظيمية "Deregulation" والتحرير "liberalization" لأن الأولى هي تفصيل للسياسات التي تنشأ من الثانية.
- ساهمت سياسات التحرير التجاري في تطوير معدلات التبادل التجاري مما انعكس على تطورات في حجم التجارة العالمي.
- إن عملية إلغاء القيود التنظيمية على الدخول والخروج من الأسواق المالية ساهم في تضخيم حجم الأموال المتداول في البورصات المحلية في الدول النامية حيث تضاعفت في ظرف عقد من الزمن إلى حدود عشرة أضعاف.
- بينت الدراسة أن ما يتحصل عليه أقل 10% من السكان دخلا في الدول الناشئة ما يزال منخفضا بعد التحرير التجاري والمالي؛ بينما حصة أعلى 10% من السكان دخلا قبل و بعد التحرير بقية دائما مرتفعا، فلقد لاحظنا أن هذه الشريحة من السكان تأخذ تقريبا في حدود 30% من دخل في أغلب الدول النامية و 40% من الدخل في البرازيل.
- كما نشير إلى أن عملية التحرير التجاري والمالي عملية معقدة وليس هناك منهج وإحد في التحرير الاقتصادي، ومن التجارب الدولية خاصة في الدول الناشئة يمكن القول بأن عملية التحرير تتطلب وجود شرعية سياسية تكون قادرة على تحمل المسؤولية وتتبع أعلى درجات الشفافية و الحكم الراشد كما كان الحال في سنغافورة وماليزيا ودول أخرى.
- أما في ما يخص الأدلة التجريبية من الحالة البرازيلية بينت الدراسة القياسية أن أهم مؤشرات التحرير التجاري والمالي كان لها أثر سلبي على توزيع الدخل، وهذا الأمر جاء مفاجئا لما نادى به المدارس الاقتصادية من الانفتاح الاقتصادي يمكن أن يجلب لدول منافع تنعكس على زيادة رفاهية المواطنين.
- وخلاصة القول أنه لا بد من إجراءات و سياسة مصاحبة تساعد في تقليل آثار التحرير التجاري والمالي على الأفراد خاصة شريحة الهشة منها ويمكن حصرها في النقاط التالية:
- سياسة ضريبية تكون أكثر كفاءة خاصة في مجال الضرائب على الأجور؛
- سياسة اجتماعية تركز على مساعدة ودعم طبقات التي هي أكثر عرضة لتغيرات السياسة الاقتصادية؛
- سياسة اقتصادية واضحة تركز على دعم وتطوير القطاع الاقتصادي المحلي (العام والخاص) فليس عيبا على الدول النامية حماية نسيجها الصناعي والمالي لأنه مصدر الأساسي للأجور، ولقد بينت الأزمات المالية الأخيرة أن أهم الدول المدافعة عن القيم والمبادئ الرأسمالية وضعت كل ذلك جانب وهبت لمساعدة قطاعها الصناعي والمالي.
- سياسة لتنمية الموارد البشرية لأن أهم ما يمكن للدول النامية مواجهة به تيار العولمة هو الإبداع و التطوير التكنولوجي، وهذا لن يتأتى دون إلاء أهمية للتعليم و البحث العلمي...
- بينت التجارب أن هناك منافع كثيرة للتحرير التجاري والمالي؛ لكن التحديات أكبر و لا يمكن للدول النامية مواجهتها منفردة فلا بد من التكامل والتكامل؛
- على الدول الناشئة والنامية التقليل من الآثار السلبية لعملية التحرير التجاري والمالي من خلال إرساء منظومة للحكم الراشد تركز على محاربة الفساد وتعزيز سلطة

القانون ومحارب كل مظاهر الاتكال والمحاباة المنتشرة بكثرة في العديد من الدول
النامية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول رقم 02: التحرير الرسمي لأسواق الأسهم في بعض الدول الناشئة

التاريخ الرسمي	البلدان
نوفمبر 1989	الأرجنتين
مايو 1991	البرازيل
جانفي 1991	الشيلي
سبتمبر 1989	الهند
مايو 1989	مكسيك
1996	جنوب أفريقيا

Source: Bekaert, G., Harvey, C.R., Lundlad, C. op.cit,p54.

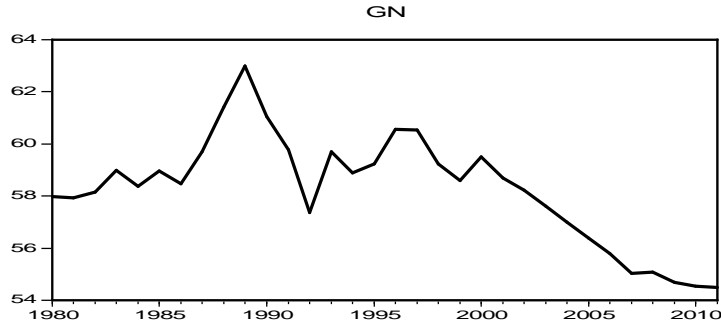
جدول رقم 03: التطورات الحاصلة على مستوى بعض الأسواق الناشئة في الفترة 1991-2011.

البلدان	معدل الدوران الأسهم المتداولة *				القيمة الإجمالية لإسهم المتداولة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)				رسملة السوق للشركات المقيدة (نسبة من إجمالي ناتج المحلي)***			
	1991	2001	2007	2011	1991	2001	2007	2011	1991	2001	2007	2011
البرازيل	43.18	31.37	36.21	69.29	3.28	11.76	42.82	38.81	10.51	33.04	100.3	49.02
الصين	-----	81.76	180.1	188.2	0.22	34.89	238.0	208.1	0.94	39.99	148.1	48.44
الهند	53.65	192.91	83.97	56.26	8.12	50.53	89.41	40.05	17.38	22.02	146.8	54.94
المكسيك	48.47	31.85	30.99	31.95	10.09	6.44	11.16	9.69	31.28	20.50	38.99	35.37
روسيا		39.80	38.94	127.3	7.47	38.05	61.71	0.05	24.85	113.6	42.87
جنوب أفريقيا	6.25	40.47	14.99	19.84	6.70	68.81	148.7	81.17	179.7	117.9	281.1	209.6
العالم	48.40	140.0	167.6	133.4	5.50	19.54	90.56	56.44	51.21	88.48	118.8	66.29

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد بنك البيانات البنك الدولي

* معدل الدوران الأسهم المتداولة هو القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة أثناء الفترة مقسومة على متوسط رسملة السوق لهذه الفترة ويُحسب متوسط رسملة السوق على أنه متوسط قيم نهاية الفترة للفترة الحالية والفترة السابقة
** رسملة السوق للشركات المقيدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (المعروفة أيضا بالقيمة السوقية) هي سعر السهم مضروبا في عدد الأسهم المتداولة. والشركات المحلية المقيدة هي الشركات التي يتم تأسيسها محليا وتكون أسهمها مقيدة في بورصة الأوراق المالية في البلد المعني في نهاية السنة.
*** القيم يقصد بها على المستوى العالمي أي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة على المستوى العالمي و إجمالي الناتج العالمي .

الشكل رقم 02: تطور معدلات جيني في البرازيل خلال الفترة 1980 - 2011



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 6

جدول رقم 04: نتائج اختبار جذور الوحدة (ADF) Unit Root Test

	ثابت الوحيد		المقطع والثابت	
	Levels	1 st difference	Levels	1 st difference
Gn	-0.803771	-5.334498***	-1.999969	-5.556122***
Ta	-1.293975	-5.055547***	-2.246126	-4.989427***
Fa	-0.491604	-4.848923***	-0.491604	-3.837072**
So	-1.392684	-3.255600**	-2.186456	-3.331676*
Di	-2.838933*	-5.440547***	-2.780365	-5.374314***

ملاحظة: تم عرض إحصاءات t المحسوبة للمتغيرات في مستوياتها "Levels" والفروق الأولى "1st difference" في الجدول وتشير *، **، *** إلى الدلالة المعنوية % 10، % 5، و % 1 على التوالي.

الجدول رقم 05: اختبار الأثر لعدد متجهات التكامل المشترك

Date: 09/20/12 Time: 23:04
Sample (adjusted): 1983 2011
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GN TA FE SO DI
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value
None *	0.889157	106.3892	69.81889
At most 1	0.526334	42.59965	47.85613
At most 2	0.309956	20.92930	29.79707

At most 3	0.203755	10.17029	15.49471
At most 4	0.115605	3.562699	3.841466

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 6

الجدول رقم 06: اختبار القيمة الذاتية العظمى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.889157	63.78950	33.87687	0.0000
At most 1	0.526334	21.67035	27.58434	0.2378
At most 2	0.309956	10.75902	21.13162	0.6713
At most 3	0.203755	6.607588	14.26460	0.5365
At most 4	0.115605	3.562699	3.841466	0.0591

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 6

الجدول 07: معادلة التكامل المشترك

1 Cointegrating Equation(s):	Log likelihood	-334.9488
------------------------------	----------------	-----------

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GN	TA	FE	SO	DI	C
1.000000	0.277604	0.137364	0.075683	-0.023693	-66.00921
	(0.01207)	(0.00601)	(0.00499)	(0.00222)	(0.33386)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 6

الجدول 08: نتائج نموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل والقصير

Dependent Variable: D(GN)

Method: Least Squares

Date: 10/15/12 Time: 20:31

Sample (adjusted): 1983 2011

Included observations: 29 after adjustments

$$D(GN) = C(1)*(GN(-1) + 0.277604440164*TA(-1) + 0.137364464643*FE(-1) + 0.0756826298547*SO(-1) - 0.0236930606749*DI(-1) - 65.6996918743) + C(2)*D(GN(-1)) + C(3)*D(GN(-2)) + C(4)*D(TA(-1)) +$$

$$C(5)*D(TA(-2)) + C(6)*D(FE(-1)) + C(7)*D(FE(-2)) + C(8)*D(SO(-1)) + \\ C(9)*D(SO(-2)) + C(10)*D(DI(-1)) + C(11)*D(DI(-2)) + C(12)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-1.904457	0.325785	-5.845743	0.0000
C(2)	0.638317	0.205195	3.110791	0.0064
C(3)	0.415894	0.191423	2.172650	0.0442
C(4)	0.403706	0.096135	4.199342	0.0006
C(5)	0.232014	0.086162	2.692755	0.0154
C(6)	0.123102	0.040852	3.013364	0.0078
C(7)	0.040152	0.028328	1.417422	0.1744
C(8)	0.380452	0.082728	4.598834	0.0003
C(9)	0.376212	0.103089	3.649405	0.0020
C(10)	-0.031259	0.008216	-3.804612	0.0014
C(11)	-0.015025	0.006594	-2.278589	0.0359
C(12)	0.576111	0.193846	2.972005	0.0085
R-squared	0.732459	Mean dependent var		-0.125862
Adjusted R-squared	0.559344	S.D. dependent var		1.091374
S.E. of regression	0.724474	Akaike info criterion		2.486763
Sum squared resid	8.922676	Schwarz criterion		3.052541
Log likelihood	-24.05807	Hannan-Quinn criter.		2.663958
F-statistic	4.231063	Durbin-Watson stat		1.679296
Prob(F-statistic)	0.003989			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 6

